

دراسة في سوسيولوجية الدولة Study in Sociology of the State

1- د.كلاليش تسعديت* 2- إشراف: أد. سي بشير محمد

1- مختبر العولمة والتكنولوجيات الحديثة كلية الحقوق والعلوم السياسية

جامعة مولود معمري- تيزي وزو، الجزائر.

2- المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية_الجزائر.

تاريخ إرسال المقال: 2018/08/25 تاريخ القبول: 2019/10/13 تاريخ النشر: 2020/01/16

ملخص بالعربية:

لطالما كانت الدولة محور دراسة الكثير من علماء السياسة والاجتماع والمؤرخين، وكل بزوايته يشرح نشأتها وديناميكية تطورها، ونحن من خلال هذه الدراسة نسعى للتعمق في أسباب ظهور الدولة وتطورها من المنظور السوسيولوجي، بالاعتماد على معارف تشمل دراسات فروع كثيرة ومختلفة، ما يسمح لنا بالتعرف على القطيعة التاريخية التي تساهم في كل مرحلة بظهور شكل جديد للدولة، وذلك عبر مقارنة تاريخية توصلنا من خلالها إلى صحة نظرية التطور، وبتوصيات أهمها يجب على الحكومات الانفتاح على المطالب الاجتماعية الاقتصادية والسياسية للمواطنين لكي تتجاوز مخاطر عصر العولمة التي تسعى للقضاء على الدولة الواسطالية وذلك بالقضاء على حدودها. كلمات مفتاحية: الدولة: النسق السياسي: النظام الاجتماعي: العولمة: العبودية.

Abstract (English):

A State was always been the focus works of many politilogues, Sociologists and historians. All of them tried explain state's dynamic and its evolution by different corners , through this study, We seek to find out the main causes emergence and development of the State in the sociological perspective, what allows us to identify historical rupture that contributes to every stage in the emergence of a new form of State. The most important recommendations for Governments are to openness on economic, political and social demands of citizens to go beyond dangers of the era of globalization that seeks to eliminate the Westphalia a State by the elimination of their economic and political borders.

Keywords : A state, social order, Political structure, globalization, Slavery.

مقدمة:

يعتبر تطور التاريخ الإنساني بكل تفاعلاته الاجتماعية، الاقتصادية، السياسية، العسكرية، الدينية والفكرية عامل حاسم في ظهور الدولة وتطورها، فقد عمل على تحديد شكلها وتغيير طبيعتها على مر العصور، فبالرغم من ثبات المعنى اللغوي للدولة فمضمونها يتغير من مرحلة إلى أخرى، وسعيا منا لفهم الدولة وأسباب قيامها وعوامل تطورها، سنحاول عبر هذه الدراسة البحث في مختلف التفاعلات التي أدت للوصول للمفاهيم الحالية للدولة بالمنظور السوسيولوجي.

* - كلاليش تسعديت. klalechesassi@yahoo.fr

-إشكالية الدراسة:

ما العوامل الاجتماعية، الاقتصادية والتاريخية التي ساهمت في ظهور الدولة وتطورها؟ ولما وجدت الدولة؟

-السؤال الرئيس:

هل تستطيع الدولة القومية التكيف مع تطورات عصر العولمة أم أنها سوف تزول لصالح قيام دولة أخرى بمفاهيم جديدة؟

-الأسئلة الفرعية:

من خلال تفكيك الإشكالية نطرح الأسئلة الفرعية الآتية:

- كيف أثرت الاكتشافات الاقتصادية على تطور الدولة؟

- هل قيام الدولة أوجد العبودية أم العبودية هي من ساهمت في قيام الدولة وتطورها؟

- هل العولمة مرحلة من مراحل تطور الدولة القومية أو هي ظاهرة مهددة لوجودها؟

-فرضيات الدراسة:

-يعتمد بقاء أو زوال الأنظمة السياسية على تزايد أو نقصان المشكلة الاقتصادية.

- كلما لبس رجال السياسة والدين ثوب القداسة كلما تردت أوضاع المجتمعات وانتشر الفساد.

- كلما ازدادت حركية العولمة وعممت مبادئها كلما شكلت خطر على الدولة القومية.

- كلما اعتمدنا على عدة عوامل في دراسة الدولة كلما زاد فهمنا لهذا التنظيم الاجتماعي المركب.

-المقاربة المتبعة :

سوف نعتمد في بحثنا على المقاربة التاريخية التي استخدمها "كارل ماركس" في دراسة الطبقات الاجتماعية، كما استعملها "ماكس فيبر" في دراسة السلطة، واستعان بها ابن خلدون لفهم نشأة، تطور واضمحلال الإمبراطوريات، فالاعتماد على هذه المقاربة جاء لأن (الدولة حقيقية تاريخية أساسا يجب دراستها على أساس منطق تطوري لفهم طبيعتها البالغة التعقيد، فالدولة لا تفهم إلا في سياقها التاريخي) وهذا ما يؤكد "هارود لاسكي" "laski" حين أشار إلى "أن طابع الدولة الحديث هو النتيجة المترتبة على تاريخها إذ يتعذر فهم هذا الطابع إلا في ضوء هذا التاريخ"، ويؤكد أيضا أن طابع الدولة بوصفها هيئة ذات سيادة كان نتيجة سلسلة طويلة من

الظروف التاريخية¹، وكما يقول "أوغست كونت": "لا تيسر معرفة معنى من المعاني معرفة جيدة إلا بالاطلاع على تاريخه"².

بغرض تفكيك الإشكالية والإجابة عنها نقسم الدراسة إلى محاور، بحيث تراعي التسلسل الزمني للأحداث التاريخية وهي كالآتي:

المحور الأول: تطور مفهوم الدولة في العصور القديمة³

أولاً: تطور الجماعة الإنسانية في ظل النظام المشاعي البدائي

لفهم قيام الدولة لابد من العودة إلى البدايات الأولى للبشرية حيث كان الهدف الأول للإنسان الأول يتمثل في ضرورة الاستدامة، فكان يعمل بمفرده لسد حاجاته وعبر مسيرة طويلة اكتشف بعض المعارف الأولى أو الخبرات البسيطة التي ساعدته على تحقيق هدفه، وأول هذه الخبرات تتمثل في ضرورة التعاون والعيش في نطاق الجماعة للاستدامة ومواجهة قوى الطبيعة، ولقد عرف الإنسان البدائي بعض الأنشطة الأولية لضمان حياته ومنها جمع الأعشاب وجني الثمار لتوفير ما يحتاجه من طعام وبدأ في اكتساب بعض المهارات الجديدة المتعلقة بإعداد بعض الأدوات البسيطة⁴، (فبعدها استعمل العصا والحجارة غير المنحوتة، قام باختراع الرمح الحجري المسنون الرفيع، ومن بعده السهام الحجرية، فهيأ للناس نتاجاً غذائياً جديداً هو لحم الحيوانات، ومارس نشاط الصيد، ثم خطى خطوة هامة حين استخدم الأدوات المصنوعة من الحجر المنحوت، وهي سمحت بمعالجة الخشب كي تبني منه المساكن)⁵، فالإنسان البدائي بعدما كان متنقلاً صار يلجأ للكهوف والملاجئ الصخرية من ثم بنى مسكنه، فيما بعد طور الأدوات الحجرية إلى أدوات معدنية باكتشاف النار والمعادن، وقام الإنسان بعد ذلك بزراعة

¹ - محمد علي محمد، دراسات في علم الاجتماع السياسي، مطبعة الوادي، الإسكندرية، ذ س ن، ص 152-153.

² - مسترأحي ذياب، الاغتراب والتكيف، متنديات ستر تايمز، 2019، 12:10/02/22، سا،

-http://www.startimes.com/f.aspx?t=9508637

* سنغطي في هذه المرحلة عصور ما قبل التاريخ ما قبل 3200 ق.م تاريخ اختراع الكتابة، ويُدرج تحتها عدد من العصور، وهي : العصر الحجري، العصر البرونزي، العصر الحديدي، وقد لجأ العلماء إلى تقسيم هذه العصور تحت نظام يُعرف بنظام العصور الثلاثة. أما العصر القديم من العصور التاريخية فيبدأ بتاريخ اختراع الكتابة إلى تاريخ سقوط روما على يد القبائل الجرمانية.

(لمزيد من المعلومات راجع حباري إيمان، تعريف العصور التاريخية، موسوعة وزي وزي، 2019/02/20، 13:20، سا،

(-https://weziwezi.com

⁴ - الإقداحي هشام محمد، علم الاجتماع السياسي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2009م، ص 175-176.

⁵ - سيغل.ل، لحة عن تطور المجتمع منذ بدأ التاريخ، دار دمشق للنشر والتوزيع، سوريا، ط6، 1978 م، ص 7.

بعض النباتات وتربية الدواجن، وشيء فشيء بدأ الإنسان يدرك أهمية الجماعة له وضرورة تقسيم العمل (رغم أنه كان محدودا).

هذه المرحلة يسميها "كارل ماركس" "المرحلة المشاعية" حيث يوزع عائد النشاط الجماعي بالتساوي على أفراد الجماعة دون أي تمييز، وفيه تنتشر ذهنية دينية وسحرية، مع السعي للاستدامة وليس للإنتاج المتنامي والخضوع للعادات وتقديسها دون روح التغيير¹. كما أن الملكية الفردية في هذه الفترة لم تكن معروفة بسبب حياة التنقل والترحال قبل اكتشاف الزراعة وبسبب عدم وجود فائض اقتصادي يمكن تملكه، فاقتصادهم هو اقتصاد بقاء "subsistence"، ولم يكن هناك نظام للتدرج الاجتماعي وبالتالي غياب التقسيم الاجتماعي للعمل والوعي الطبقي، وكان التقسيم الوحيد على أساس العمر والجنس².

وحسب "clastres"، المجتمعات البدائية التي لا تتواجد فيها الدولة تتميز بخاصيتين، اقتصاديا يعتمدون على "الاقتصاد المعاشي" ليس لعدم القدرة على الإنتاج لكن لرفض منطق إنتاج فائض، ثم سياسيا يعملون على منع سلطة منظمة منفصلة عن بقية الجماعة³. وقد ساعد ذلك عدة عوامل منها قلة عدد سكان الجماعة ومحدودية متطلباتها.

لاحقا ازدادت الجماعة الإنسانية تعقيدا، ما أدى لظهور بعض الخلافات استلزمت من يفصل فيها وزاد تعقيد العمل، وبالتالي استوجب الاعتماد على أشخاص لهم قدرات تنظيمية ومؤهلات خاصة لحل المشاكل العالقة، فكانت هذه الفئة القليلة والمميزة تتكون من السحرة، الكهنة والأطباء الذين بدأوا يستغلون مناصبهم⁴، إضافة إلى (نشأة وتطور التبادل وظهور الملكية الخاصة والتفاوت الاقتصادي بين الأفراد أعضاء الجماعة، وظهور العمل العبودي الذي أدى إلى مزيد من التفاوت الاقتصادي وكان مسؤولا عن تفكك الجماعة البدائية، وبدأ الإنتاج الجماعي والتوزيع المتساوي للناتج يقيد القوى الإنتاجية وفي المرحلة العليا من تطور النظام المشاعي البدائي تم تقسيم كبير للعمل: هو الفصل بين الحرف والزراعة، وسهّل هذا حدوث انهيار أكبر في

¹ - دو فرجييه موريس، علم الاجتماع السياسية، (ترجمة: سليم حداد)، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع (مج)، لبنان، ط1، 1991م، ص32.

² - عودة محمود، أسس علم الاجتماع، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، د ز س، ص147.

³ - Jean Philippe Lecomte ; Sociologie Politique, ed: GUALINO, EJA ,Paris,2005, p56.

⁴ - الإقداحي، هشام محمد، مرجع سابق، ص178.

النظام القائم، وكانت النتيجة ظهور الفقراء والأغنياء والاستغلال والطبقات والدولة وحلت محل النظام المشاعي البدائي المجتمعات الطبقية، مثل النظام العبودي الرقي والإقطاعي)¹. إن ما يمكن استنتاجه أنه في المرحلة المشاعية لم يكن هناك أي ضرورة لوجود الدولة وذلك نتيجة غياب المشكلة الاقتصادية المتمثلة في قلة الموارد الاقتصادية وكثرة الحاجات الناتجة عن أسباب أهمها: الطبيعة، الإنسان، والتقدم التكنولوجي.

ثانيا: تطور الدولة في ظل نظام الرق (الاستعبادي)

لكل مرحلة من التاريخ نظام خاص بها فبعدما شهدت البشرية النظام المشاعي جاء النظام العبودي الرقي كأول نظام طبقي قائم على استرقاق الضعفاء، الفقراء والأسرى. فقد أدى ازدياد تقسيم العمل والتبادل، إلى نشوء التجارة، وطبقة التجار الذين كانوا يستغلون المنتجين الصغار الذين كانوا منعزلين عن الأسواق، فيشترون منهم السلع بأسعار رخيصة، ويعاودون بيعها بأسعار مرتفعة، ثم كان من نتيجة نمو الإنتاج السلعي والتبادل النقدي، من جهة أخرى أن جاء إقراض المال بعد شراء السلع به، وجاءت معه الفائدة والمراباة، فكان رأس المال الربائي يقيد المنتجين الصغار من الفلاحين والحرفيين ويستعبدهم عن طريق الديون، ففي اليونان القديمة وفي روما، وقعت تلك الفئة في فترة صغيرة في العبودية، (وكان الصراع الطبقي في تلك الفترة صراعا بين الدائنين والمدينين، وقد انتهى في روما إلى زوال المدين من طبقة العامة وتحوله إلى عبد)، ثم تم تعميم استخدام العبيد في كل الأعمال، في المناجم، في شق الطرق، وفي صنع السفن، وفي كل مكان، وأصبح نظام الرق أساس كل إنتاج، فصار عدد العبيد يفوق عدد السكان الأحرار بعدة أضعاف، فكان في أثينا 265 ألف عبد مقابل 90 ألف حر، وفي قورنثوس 460 ألف عبد مقابل 46 ألفا من الأحرار.²

وبالبحث في مصادر الاسترقاق نجد أيضا (اضطر الذين استحكم فيهم الفقر وابتاتوا جياعا إلى بيع أنفسهم أو إلى بيع أولادهم فاسترقهم المشترون مثلهم مثل المدينون الذين افتقروا وليس لديهم ما يوفون به ديونهم فقاضى قانون المدينة أن يسترقهم الدائنون، كما قضى قانون المدينة باسترقاق من يرتكب أفعالا من شأنها أن تخل بنظامها الاجتماعي أو السياسي. وهكذا أضحت مصادر الرق في المدينة: الحرب والفقر والجريمة. وحين زادت الحاجة إلى الرقيق أضيف للرقيق مصدر آخر هو الرقيق المجلوب بالخطف أو الشراء فقد تألفت عصابات في البر والبحر، كانت

¹ - مقدمة في النظم الإقتصادية، 2017/04/29، 13:20، سا،

<http://ztgayed.blogspot.com/2010/07/1-2-3-4-5-6.html>

² - سيغال، ل، مرجع سابق، ص: 17، 18.

تغير على القوافل أو المراكب التي تحمل المسافرين أو تغير على جماعات آمنة فتأسر الرجال وتسبي النساء والأطفال وتسوقهم إلى مدن بعيدة يباعون فيها.¹ لقد كان معظم ضحايا الاختطاف والإتجار من قارتي آسيا وإفريقيا، خاصة هذه الأخيرة التي عانت منذ تاريخها القديم من الأطماع الأوروبية، ومنذ ذلك الحين وإلى اليوم وأوروبا تتقدم من خلال استغلال ثروات بلدان إفريقيا مادية كانت أو بشرية، من خلال منظومة محكمة مكونة من علاقات التبعية والاستعباد غير المباشر.

لقد (قدم الأمريكي "نيبور" H.I.Nieboer " تحليلا ممتازا للنظام العبودي، ينطلق من التمييز بين أبعاد أساسية استند إليها النظام العبودي، يتمثل البعد الأول في خضوع كل عبد لسيد يمتلكه، فيكون للسيد على عبده سلطة مطلقة، أما من الناحية الثانية فقد كان العبيد في وضع أدنى من المواطنين الأحرار، فلم يكن العبد يتمتع بأي حقوق سياسية، كالمشاركة في اختيار حكومته أو حضور الاجتماعات والمجالس السياسية، ومن ناحية ثالثة ارتبطت العبودية بفكرة العمل الإجمالي (القهري)، فالعبد مجبر على العمل، على خلاف العامل الحر الذي يستطيع ترك العمل أو الامتناع عنه، لكن ليس من الضروري بالطبع أن يكون لأي عمل إجباري عملا عبوديا، فالبعد الأساسي في العبودية هو بعد الملكية أو التملك)². منه فالسيد يملك الرق ويملك كل أفراد عائلته وإنتاجهم، فكانوا لا يعاملون كبشر بل ينظر إليهم كأشياء يمكن شراؤها وبيعها وحتى قتلها.

بالتالي فنظام العبودية هو نظام يركز على أسس طبقية ذات صبغة اقتصادية، تتجسد باستغلال الأرستقراطيين للفقراء والمساكين، في ظل الغياب التام للبعد الأخلاقي والإنساني في تلك المرحلة التاريخية.

وقد تطورت الدولة في ظل هذا النظام تدريجيا واثرت فيها العديد من العوامل حيث (تطلبت الإمبراطوريات الأخذة في التوسع، تطوير لغة مكتوبة تسهل الاتصال وتسجل وثائق التبادل، بالإضافة إلى تعاظم التجارة كنتيجة لتعاظم الفائض، وأصبحت المدن كمراكز سياسية وتجارية، ووصلت الدولة إلى تطورها الكامل باحتكارها للقوة المطلقة بواسطة طبقة حاكمة أولا، ثم بعد ذلك فرد واحد، والواقع أن تطور الكتابة قد لعب دورا هاما في تطور السلطة المطلقة وتقسيم المجتمع إلى طبقتين أساسيتين، وثقافتين فرعيتين متميزتين، إحدهما متعلمة

¹ - الترومانيني عبد السلام، الرق ماضيه وحاضره، عالم المعرفة، الكويت، 1979م، ص 16-17.

² - عودة محمود، مرجع سابق، ص 221.

تحتكر الفن والأدب والأخرى جاهلة وأمية تمثل الجماهير المحكومة، من جهة أخرى انتشرت الديانات العالمية الكبرى (المسيحية) بين الجماعات المقهورة نسبيا في هذه الإمبراطوريات...، وكانت تعبر أساسا عن تطلعات هذه الجماهير إلى إشباع الحاجات النفسية المحبطة، وتطلعاتها من أجل أخوة عالمية، لكن سرعان ما استغلت الجماعات الحاكمة هذه الديانات لتدعيم مصالحها وامتيازاتها، ولقد أصبحت الكنائس بمختلف عقائدها أدوات للقهر والضغط الاجتماعي.¹ وبالتالي أصبح الدين وسيلة لظلم أتباعه (المتدينين أو المؤمنين به) رغم براءته من ذلك.

وفي هذه المرحلة نجد دولة المدينة اليونانية (1000 ق م)، وكانت بلاد الإغريق تتشكل من مجموعة من المدن يطلق على كل منها "المدينة الدولة" وتشترك جميع هذه المدن في كون سكانها ينقسمون إلى ثلاث طبقات تتموضع على شكل هرم يستقر في قاعدته طبقة "العبيد (الرق)" وهي أدنى الطبقات، وكانت محرومة من ممارسة أي حق من الحقوق المواطنين، وتليها طبقة الأجانب المقيمين في مجالات الاقتصاد والتجارة ومزاولة الحرف اليدوية، وكانوا محرومين من الحصول على الجنسية الإغريقية، ولذلك فمكانتهم لا تختلف عن مكانة العبيد، أما في رأس الهرم فتتواجد طبقة المواطنين، (وصفة المواطن تعد امتيازاً خاصاً يكتسب بواسطة المولد، وهم الفئة التي لها حق المشاركة السياسية في هذه الدولة، فقد كان المواطن جندياً، قاضياً، وعضواً في الجمعية الحكومية، ولم تكن للمرأة مكانة تتميز كثيراً عن حياة العبيد والأجانب).²

كما نجد في هذه المرحلة أيضاً الإمبراطورية الرومانية (500 ق م)، التي أبرزت ارتباط القوانين بوجود الدولة من خلال جعل هذه الأخيرة مصدر جميع الحقوق القانونية والسلطة العليا الممثلة للشعب، لذلك كانت أهم فكرة لدى الرومان هي السيادة أي سيادة الدولة، (وقد تطلب توسع الإمبراطورية الرومانية قيام مؤسسة عسكرية قوية وما تبعها من أجهزة إدارية وسياسية لإحكام السيطرة على المناطق التي فرضت سلطانها عليها، مما أدى إلى قيام الرومان بتطوير النظم القانونية التي عرفها العالم القديم)، كما حاول الرومان نشر العدالة من خلال جعل القانون فوق الجميع، وذلك باحترام السلطة الشرعية القائمة*، (وجاءت المسيحية لتؤكد هذا المبدأ على لسان المسيح في قوله "أعطوا إذن ما لقيصر لقيصر وما لله لله"، كما جاء في الخطاب إلى أهل روما على لسان "القديس بولس" "لتخضع كل نفس للسلطانين، لأن ليس السلطان إلا

¹ - المرجع نفسه، ص: 165-166.

² - سعد إسماعيل علي، علم الاجتماع السياسي بين السياسة والإجتماع، دار المعرفة الجامعية، مصر، 2005م، ص102.

من الله، والسلطين الكائنة هي مرتبة من الله حتى من يقاوم السلطان يقاوم ترتيب الله، والمقاومون سيأخذون لأنفسهم دينونة"¹. وهنا نشير أن رجال الدين روجوا لنظرية الحق أو التفويض الإلهي المباشر التي مفادها الحاكم ليس إله أو من طبيعة إلهية وإنما هو بشر يصطفيه الله ويودعه السلطة، وتنطلق هذه النظرية باعتبار الدولة من خلق الله، وذلك لهدم نظرية تأليه الحكام (نظرية الطبيعة الإلهية للحاكم) السائدة والتي ترى بأن الحاكم من طبيعة إلهية يُعبد ويقُدس من جهة، ولعدم المساس بالسلطة المطلقة للحكام من جهة أخرى^{2**}.

لقد أدت عدة تطورات اجتماعية واقتصادية وفكرية ودينية إلى انهيار النظام الاستعبادي، منها قلة مردودية العبيد بسبب ظروف العمل القاهرة، وانهيار القوى الإنتاجية القائمة والجدال القائم بين من يعتبر العبيد (الرق) بشر يجب احترام حقوقهم وبين من يعتبرهم مجرد موضوع للملكية لا يتمتعون بأي حقوق، وقد عدل النظام العبودي الرقي تدريجياً في العالم القديم (اليوناني والروماني) من خلال تقييد حقوق السيد على العبد وتأمينه الحقوق الشخصية للعبد كحقه في الزواج³ ولكن بشروط.

* تطور مفهوم المواطنة في ظل الإمبراطورية الرومانية بعد أن كان حقاً وراثياً لأبناء روما وذلك بعد صدور مرسوم إمبراطوري باسم "constitutio Antoniniana" في سنة 212 ميلادية حيث توسع حق المواطنة بحيث شمل جميع أراضي الإمبراطورية الرومانية وأقطارها وحصل سكانها من الذكور باستثناء العبيد على حق المواطنة الرومانية وبعد ذلك تراجع مفهوم المواطنة بعد سقوط الإمبراطورية الرومانية. (لمزيد من المعلومات راجع شهن سلمي، المواطنة في عيون الصحافة المصرية - تحليل لتناول الصحف المصرية لقضايا المواطنة، 2019/06/22، 13:20، سا،

<http://www.arabsfordemocracy.org/2017-08-31-10-34-15/2017-08-31-10-44-54/item/1684-2017-12-26-18-20-42>

¹ - المرجع نفسه، ص 110، 111.

² - فرج محمد، النظريات الشيوقراطية التي تفسر أصل نشأة الدولة، 2019/06/23، 11:10، سا،

<https://ahwalaldealwalmogtmat.blogspot.com/2016/11/theocratic-theories-that-explain-origin.html>

** رواد العقد الاجتماعي أيضاً قدموا تفسير عن نشأت الدولة، حيث تم عبر إبرام "عقد اجتماعي"، وحسب "توماس هوبس" الحاكم ليس طرف في العقد الذي تنازل فيه الفرد والجماعة عن كل حقوقهم مقابل الامان، في حين اعتبر "جون لوك" الحاكم طرف في العقد الذي يتنازل فيه الافراد عن بعض حقوقهم، لذلك فهو مقيد و ملزم بحماية الحقوق والحريات وإن حاد عن ذلك يمكن للشعب ان يرفضوا طاعته، أما "جان جاك روسو" يرى الافراد يتنازلون عن كل حقوقهم عبر العقد لكن ليس لفرد بعينه أو أفراد معينين بل لمجموعهم أو ما يسميه الإرادة الجماعية أو العامة. (لمزيد من المعلومات، راجع سعد إسماعيل علي، مرجع سابق، ص 188-193).

³ - عودة محمود، مرجع سابق، ص 222.

كما ساهم في نهاية نظام الرق تبني المسيحية في الإمبراطورية الرومانية من قبل "الإمبراطور قسطنطين"، حيث بعدما تعرض العبيد والفقراء للاضطهاد من قبل العامة والإمبراطور بسبب اعتناهم المسيحية أصبح يدين بها الأغنياء، (وكانت "هيلانة" أم الإمبراطور قسطنطين مسيحية، فجعلتها الكنيسة في مصاف القديسات، ولما زحف الإمبراطور قسطنطين على مزاحمة ملك رومية وضع على علمه شارة الصليب وشعار المسيح، وكانت الغلبة للنصرانية، فسمح للنصارى أن يقوموا بشعائر دينهم دون أن يعارضهم أحد بأمره الصادر سنة 313، مع هذا لم يتخلّى عن الدين القديم (الوثنية)). بعد نصف قرن أنشأت المجامع الدينية الكبرى وفي سنة 324 دعا قسطنطين إلى مجمع ديني عام،(أنشؤوا فيه الاعتراف بإيمان الكاثوليك الذي سموه "قانون نيقية" ومازال المسيحيون ينشدونه إلى اليوم في قداس يوم الأحد)¹، وفي الحقيقة يرجع اتخاذ يوم القداس "يوم الرب" من أجل تمكين العبيد من الحضور إلى الكنيسة بعدما لاحظ القساوسة بقاء الكنائس فارغة رغم أنها أصبحت الدين الرسمي للإمبراطورية وبالتالي ساهم هذا العامل في القضاء على نظام الرق، إلى جانب عامل آخر وهو ثورة العبيد داخل روما التي سهلت هجوم الجرمان عليها وهزيمتها في نهاية القرن الخامس، ما أدى لوضع حد لنظام الرق وقيام النظام الإقطاعي.² الذي ستزداد فيه قوة رجال الدين ما يجعلهم يتبنون نظرية الحق الإلهي غير المباشر التي مفادها الحاكم لا يتم اختياره مباشرة من الإله، لكن المسيحيين "الشعب" هم الذين يقومون باختيار الحاكم الذي يرشدهم إليه الإله³، والكنيسة بصفتهامثلة للمسيحيين فهي المسؤولة عن مباركة الحاكم ومساءلته وتنحيته.

لقد عرف النظام العبودي الرقي تطورات كثيرة ناتجة عن جشع الإنسان، ففي بدايات الاسترقاق كانت العائلات في المناطق الريفية تعامل الرق بإنسانية، ولكن الأمر تغير خصوصا في المدن حيث تم تشييد الإمبراطوريات وتوسيعها من خلال استغلال الرقيق في الأعمال الشاقة وفي الحروب والغزوات، وبالتالي فالدولة الإمبراطورية ظهرت نتيجة النظام العبودي الرقي، الذي لم يتم تجريمه حتى بعد ظهور وتبني المسيحية في أوروبا.

¹ - سنيوس شارل ، تاريخ الحضارات العالم (ترجمة كرد علي محمد)، الدار العالمية للكتب والنشر، مصر، ط1، 2012م، ص260، 261.

² - سيغال.ل، مرجع سابق، ص25.

³ - <https://ahwalaldealwalmogtmat.blogspot.com/2016/11/theocratic-theories-that-explain-origin.html>

يعتبر النظام العبودي نظام لا انساني في جانبه الاجتماعي والأخلاقي، فهو من صنع الانسان لاستغلال أخيه الانسان، وهو نظام طبقي في جانبه الاقتصادي، حيث يزيد الغني غنا والفقير فقرا، وقوانينه نسخة بشرية من قانون الغابة حيث القوي يأكل الضعيف.

أما وجود هذا النظام في ظل الدولة فإن دل على شيء فهو غياب قيم العدالة والمساواة التي من المفروض من أجلها قامت الدولة والتي تسمح بالحفاظ على كرامة العبيد "الرعية" التابع للدولة أو الامبراطورية، فبدل أن تكون الدولة حامية لحقوقهم وفي خدمتهم كان العكس حيث كان العبيد في خدمة الدولة والسيد، بل أكثر من ذلك حرم من خدمة نفسه.

المحور الثاني: تطور مفهوم الدولة في العصور الوسطى (476 م، 1453 م)*

أولاً: نشوء الدولة الإقطاعية في ظل النظام الإقطاعي "Feudal System" لقد أدى نشوء النظام الإقطاعي في أوروبا إلى إنتشار الفقر، الجهل، وكل المآسي الإنسانية، بحيث صنف كأسوء نظام اجتماعي عرفته أوروبا عبر تاريخها.

(يرجع النظام الإقطاعي إلى عهد الرومان، إلا أنه تبلور في صورته التي عرفته أوروبا في القرن التاسع، وبلغ ذروته في أوروبا إبان القرون الوسطى، وتحديدًا في القرن الثالث عشر، وسعي هذا النظام بالإقطاعي نظرا لإقتطاع الملوك والأمراء مساحات من الأراضي التي يحصلون عليها من خلال الغزو إلى من يدينون لهم بالولاء، وذلك مدى حياتهم، ثم أصبح ذلك أمراً وراثياً، فأميز الإقطاعية هو الحاكم المطلق في إقطاعيته، هو المالك لكل شيء والباقون عبيد، ولم يكن مساوئ النظام الإقطاعي في الجانب المالي فحسب، بل كان للإقطاعي سلطات أخرى يحصل عليها في الجانب الاجتماعي، هذا ما أدى إلى تحول أغلب أوروبا إلى مجتمعات ريفية فقيرة، وإندرت المدنية في الكثير من الأقطار الأوروبية، كما إنحصر المجتمع إلى عدة طبقات هي: السيد الإقطاعي، رجال الدين، العبيد)¹.

إقتصاديا. كانت السلطة المركزية ضعيفة، فقد كانت الإقطاعيات أشبه بدويلات داخل الدولة وكان الفلاح "القن" مربوط بالأرض ولايسمح له الإنتقال منها، وكان يجب عليه العمل في أرض

* العصور الوسطى: من القرن الخامس إلى القرن الخامس عشر ويبدأ هذا العصر بسقوط روما عاصمة الإمبراطورية الرومانية وينتهي سنة 1453م وهو تاريخ سقوط القسطنطينية عاصمة الإمبراطورية البيزنطية على يد العثمانيين.(لمزيد من المعلومات راجع: الحداد محمد محمد ناصر، (قراءات في تاريخ العصور الوسطى)، مجلة جامعة الناصر، مكتب البحوث والنشر بجامعة الناصر، ع4، جويلية - ديسمبر 2014م، ص369-371). أشير هنا ان امتداد الأنظمة وزوالها تم تدريجيا من دولة لأخرى، فالنظام الإقطاعي يمكن مشاهدته ملامحه حتى بعد 1453م بعدة دول بعد فترات طويلة.

¹ - <http://ztgayed.blogspot.com/2010/07/1-2-3-4-5-6.html>

صاحب المقاطعة لمدة معينة من الأسبوع أو السنة وهي "الصخرة"، مقابل تنازل الإقطاعي له عن جزء من أرض المقاطعة ينتفع فيها¹. فالقن مملوك لصاحب الأرض، ولكنه لا يبيع ولا يشتري كما الرقيق في النظام الرقي.

كما فرض على الفلاحين "الأقنان" دفع الضريبة العقارية، والملح والفردة أو ضريبة الرؤوس وضريبة الدخل وغير ذلك، أضف إلى ذلك «العوائد المقررة» أو الحقوق الإقطاعية التي أجبرت الفلاح المالك - بمعنى المنتفع من الأرض - القيام بواجبات عديدة نحو صاحب الإقطاع، و التي كان من بينها: (حق صاحب الإقطاع في جباية "المكوس" عند عبور الجسور أو السير في الطرق واستخدامها في إقطاعيته، أو استخدام الأفران والمخازن الخاصة بصاحب الإقطاع لقاء قدر معين من المال،...، أو المال الذي يحصله من كل «صاحب أرض» أو مستغل لها «كأجير» ما دامت هذه الأرض ضمن حدود إقطاعيته، أو الأموال التي يحصلها من أية مزرعة أو عقار قد يرى صاحب الإقطاع فرض أتاوة خاصة عليه أو الاستيلاء على جزء من محصول الكروم في إقطاعيته، أو الرسوم التي تدفع عند تعيين حدود كل مزرعة في الإقطاعية أو الرسوم المحصلة على مختلف المحصولات في أوقات الحصاد، حيث كان لصاحب الإقطاع مثلاً أن يستولي عند حصاد القمح على «حزمة» واحدة من كل عشر حزمات من القمح وهكذا)².

وكان الحرفيون متكئين في هيئات حرفية أستاذية وجودها مستودعات مشتركة، كما كان للتجار هيئتهم الخاصة الـ "غيلد" التي عملوا على تقويتها، وكانت التجارة عمل غير مضمون بالنظر للغارات المستمرة التي كانت الجيوش الإقطاعية تشنها على قوافل البضائع، ولذلك كان التجار يريدون التخلص من إستقلال الإقطاعيين، فعملوا على الإستفادة من الخلافات الناشئة بين الأسياد الإقطاعيين المختلفين، لينحازوا إلى أقواهم، ويعينوه على إخضاع الآخرين³.

سياسيا، (لما نشأت السلطة السياسية المركزية، حلت الجيوش الإقطاعية، واستبدلت بالجيش الملكي، فأضيفت أتاوة جديدة ليدفعها العبد لسد نفقات الدولة الإقطاعية التي تشكلت، وصارت هذه "الإتاوات" التي تأخذها الدولة تستوفي نقدا لا محصولا، فتحولت من

¹ - الناهي، صلاح الدين، مقدمة في الإقطاع ونظام الأراضي في العراق، دار المعرفة، العراق، 1955م، ص 3-4.

² - شكري محمد فؤاد، الصراع بين البرجوازية والإقطاعيين 1789-1848م، هنداوي، مصر، مج 1، 2012م، ص 143-144.

³ - سيغال، ل، مرجع سابق، ص: 28.

عينية إلى نقدية وقد ساعد هذا على تطور الإنتاج السلمي، لأن الفلاح أصبح مضطر لبيع منتجاته في السوق للحصول على المال اللازم لدفع الضرائب.¹

من جهة أخرى، نجح البارونات الإقطاعية في إنكلتري في فرض "الشرعة الكبرى" La Grande Charte المعروفة بـ "الماجنا كارتا" Magna Carta " في عام 1215م على الملك لاكلاند الملقب "جون بلا أرض"²، في محاولة منهم للحد من النفوذ والحرية المطلقة للملك وحماية إمتيازاتهم قانونياً.

دينياً، تمكنت الكنيسة الكاثوليكية من الإستقلال عن السلطة السياسية في أواخر القرن 11، بقيادة راهب اسمه "هيلدبراند"، الذي أصبح فيما بعد "البابا غريغوري السابع" (1073-1085)، حيث إدع أتباعه على (أن الباباوات يجب أن يحظوا بتفوق قانوني على المسيحيين كلهم بما في ذلك السلطات السياسية، وأن للبابا الحق في عزل الإمبراطور، وأكدت أن الكنيسة لا السلطات الدنيوية هي المؤسسة الوحيدة التي يمكن أن تعين الأساقفة)، أتى ذلك كله على خلفية تسبب عاهل الإمبراطورية الرومانية المقدسة "هنري الثالث"، من خلع ثلاث باباوات متنافسين لمصلحة مرشح إختاره، وذلك قبل وصوله إلى روما لتنصيبه³. فذلك صعد من المنافسة وانتشار العداء بين السلطات السياسية والدينية.

(لاحقاً أصبحت الكنيسة الكاثوليكية قوة أساسية ذات وجود بارز في كل ركن في الحكومة...، وكان رجال الدين الأعلى مرتبة يشكلون من الوجهة العملية فرعاً من النبلاء، وكان الملك يعين كل الأساقفة، عادة، بناء على ترشيح السادة الإقطاعيين المحليين، على شرط موافقة البابا، ورغبة من الأسر ذوات الألقاب في عدم تفتيت ممتلكاتهم بالتوريث، كفلت لصغار أبنائها المناصب الأسقفية ومناصب رؤساء الأديار، حتى أنه في 1789م لم يكن من بين المائة والثلاثين أسقفاً في فرنسا إلا واحداً فقط من الأفراد العاديين غير ذوي الألقاب، وأدخل أبناء الأسر العريقة هؤلاء معهم إلى الكنيسة عاداتهم التي ألفوها من أجل التمتع بترف الدنيا ... كما كان للأساقفة ورؤساء الأديار حقوق السادة الإقطاعيين وواجباتهم، أما ممتلكاتهم الشاسعة التي كانت تضم أحياناً مدن بأسرها، تدار كما تدار الممتلكات الإقطاعية وكان جزء كبير من مدينة "فرن" ومعظم الأرض

¹ - المرجع نفسه، ص: 28-29.

² - برو فيليب، علم الاجتماع السياسي (ترجمة: محمد عرب صاصيلا)، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع (مخ)، لبنان، ط1، 1998م، ص: 85.

³ - فوكوياما فرانسيس، أصول النظام السياسي - من عصور ما قبل الإنسان إلى الثورة الفرنسية (ترجمة: مجاب الإمام، معين الإمام)، منتدى العلاقات العربية والدولية، قطر، ط1، 2016م، ص362.

المحيطة بها ملكاً للأديار، وفي بعض الكوميونات (وحدات التقسيم الإداري)، عين الأسقف كل القضاة والموظفين)¹.

اجتماعيا، قامت الكنيسة في سبيل تحقيق مصالح دنيوية (الثروة)، لا علاقة لها باللاهوت باتخاذ موقفا قويا ضد أربع ممارسات: الزواج بين الأقارب المباشرين، والزواج من أرامل الأقرباء (مثل زواج الأرملة من شقيق زوجها)، وتبني الأطفال، والطلاق، لأن بهذه الممارسات كانت الجماعات تحافظ على أملاكها، فبأسلوب ممنهج قطعت الكنيسة جميع السبل المتاحة للعائلات لتوريث الأملاك إلى الذرية في حين شجعت بقوة التبرع الطوعي لها بالأرض والأملاك، وقد إستفادت الكنيسة من حق المرأة في حيازة الأملاك والتصرف بها كما تشاء، وذلك لأنه وفر لها مصدرا كبير للتبرع من الأرامل والعوانس، فبحلول نهاية القرن السابع كانت ثلث أراضي فرنسا تابعة للكنيسة، كما تضاعفت أراضيها في الأراضي الجرمانية والإيطالية، أيضا بينما كانت أغلبية الأوقاف مناورات تضليلية من الأغنياء لحماية أملاكهم من الضرائب وتوريثها إلى أبنائهم، أتت الأراضي التي وهبتها الأرامل، والعوانس والمحرومات من الورثة للكنيسة دون قيد أو شرط.²

بالتالي الكنيسة عبر سلطاتها الدينية جمعت ثروات اقتصادية كبيرة ما أكسبها مكانة سياسية قوية هذا بالإضافة إلى تحالفها مع السادة الإقطاعيين، فالباباوات والقساوسة أصبحوا يتمتعون بالسلطة والمال والقداسة، وهو سبب من أسباب إطالة عمر النظام الإقطاعي.

ثانيا: إنهيار النظام الإقطاعي والدولة الإقطاعية* وميلاد الدولة القومية

اقتصاديا، بسبب إزدياد هروب الفلاحين إلى المدن إزداد عدد الحرفيين فنشأ صراع بين المعلمين الحرفيين وصناعهم من جهة وبين التجار والحرفيين من جهة أخرى، لأن الفئة الأخيرة (الحرفيين) حاربت إدخال أساليب جديدة في الإنتاج، وأيضاً رفضت المنتجات المستوردة، وصار الإنتاج الحرفي الإقطاعي عقبة في كل تطور لاحق بالإنتاج السلعي، وقد دفعت الإكتشافات التجارية الكبرى في القرن 15 (إكتشاف الطريق البحرية إلى الهند وإكتشاف أمريكا) التجارة بقوة إلى الأمام. ولاحقا لما صار الإنتاج الحرفي لا يكفي لسد الحاجات المتزايدة، أستبدل بنظام المعمل اليدوي الذي نشأ من

¹ -طبقات المجتمع الأوروبي قبل القرن 19 - المعرفة، 2017/05/26، 12:18، سا،

-http://www.marefa.org/index.php

² - فوكوياما فرانسيس، مرجع سابق، ص 329-331.

* يرى بعض المؤرخين أن النظام الإقطاعي استمر حتى القرن 13، في حين من القرن 13 إلى منتصف القرن 15 ساد النظام الحرفي، وشهدت فترة منتصف القرن 15 حتى منتصف القرن 18 إرهابات ميلاد النظام الرأسمالي وهي فترة الرأسمالية التجارية أو ما يسمى الماركنتينية. (مختار عبد الحكيم طلبة، مقدمة في المشكلة الاقتصادية، المركز، مصر، 2007، ص 29-34).

خلال نشر الإنتاج الحرفي في الأرياف من قبل الرأسمالي التجاري الذي من مصلحته توسيع الإنتاج، من ثم تكتيل الحرفيين من قبل متعهد في بناء واحد، فأصبحوا عمال مأجورون وحينها أصبح الرأسمال التجاري رأسمال صناعي، وظهر الإنتاج الرأسمال الكبير أي إنتاج المعمل اليدوي، وقد كانت العلاقات الإقطاعية في الأرياف كإرتباط العبيد "القن" بالأرض يعيق حصول الرأسماليين على اليد العاملة الرخيصة، كما كان النظام الحرفي في المدن وهو الجزء المتمم للنظام الإقطاعي معيقا لهم أيضا.¹

دينيا. كان أخذ الفائدة أمرا محرما دينيا عند المسيحيين، وفي هذا الصدد أكد القديس "توما الإكويني" الحضر على أخذ الفائدة، وربط ذلك بمراعات صواب التجارة بوجه عام، كما أدان ورفض مبادلة نقود مقابل نقود أو أشياء مقابل نقود لا لتلبية إحتياجات الحياة، ولكن لتحقيق كسب، وهكذا ما ضم التجار المحترفون (السماصرة والمضاربون والوسطاء) إلى مقرضي النقود في الإدانة الأخلاقية ولكن وبعد مرور سنين تغير فكر القديس الإكويني فصار على الملك أو الأمير والمجتمع تشجيع التجارة². مع العلم أن اليهود في أوروبا كانوا يقومون بالإقراض عبر المصارف التي أنشئت، فقط للأغيار (من ليس يهودي)، وذلك لأن دينهم أيضا يحرم تلك المعاملات فيما بين اليهود.

اجتماعيا، كانت أوضاع الشعوب الأوروبية جد مزرية، وفي وصفها قال "سان سيمون": "في 1825م كان الناس في نورماندي يعيشون على حشائش الحقول، إن أول ملك في أوروبا عظيم لمجرد كونه ملك الشحاذين، وتحويله مملكته إلى مستشفى فسيح الأرجاء يقيم فيه أناس يعانون سكرات الموت، إنزع منهم كل شيء دون أن يبدوا شيئا من التذمر".³

ككل نظام قائم على الظلم والتعسف زرع النظام الإقطاعي بذور فنائه بنفسه، حيث أدى الإستغلال المفرط والتعسفي للسلطة من قبل الإقطاعيين إلى ثورات وحدت الفلاحين (الأقنان) مع التجار البرجوازيين، الذين لم يكونوا راضين عن النظام القائم في كل أبنيته السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

لقد قام الرقيق بثورة ضد الإمبراطورية الرومانية في مرحلة ضعفها لرفع المظالم التي كانوا يعانون منها، لكن الملوك و الامراء الذين ظهروا فيما بعد قاموا بتدمير المؤسسات التي كانت قائمة وبعقلية

¹ - سيغال.ل، مرجع سابق، ص30،33.

² - مختار عبد الحكيم طلبية، مرجع سابق، ص33.

³ -التاريخ المحسوس لحضارة الإسلام وعصور أوروبا المظلمة من قصة الحضارة لديورانت أ. طارق منينة، 23/ 06 /2019، 12:00

سا،-XYFJp_AzbIU/#/44317/tafsir.net/vb.ta

بربرية قضوا على المدن وكل أشكال التحضر، وأنشؤوا نظاما ظالما لا يقل سوءا عن النظام الرقي في كثيرا من الأوجه، ما أدى بالضرورة لقيام الأقنان بثورة جديدة من أجل بناء نظام جديد على أمل أن يكون قائم على الحقوق التي مازالت مفقودة ومنشودة. من جهة أخرى بين قيام النظام الإقطاعي أن رغم تغير الأزمنة والأشخاص لكن عقليات الاستعباد بقيت متشعبة في نزعتها الاستغلالية التي بها تسلب حقوق الآخرين سواء كانوا رقيق أو أقنان.

المحور الثالث: تطور مفهوم الدولة في عصر النهضة*

أولا: ميلاد النظام الرأسمالي وتطور الدولة الحديثة

لقد كان ميلاد النظام الرأسمالي حدث تاريخي مفصلي جاءت آثاره على كافة المستويات الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية والفكرية، ومازلنا في القرن الواحد والعشرين نشهد استمراره وتطورات.

وقد كان الإضطهاد المتزايد للفلاحين ولجماهير البرجوازية الصغيرة والعاملة في المدن من قبل الدولة الإقطاعية، سبب في انفجار الثورات البرجوازية الرامية إلى هدم النظام الإقطاعي واستبداله بالنظام الرأسمالي.¹

سياسيا. لقد ساهمت ثورات البرجوازيين في بداية عصر النهضة في نشأت (الدولة القومية التي منحت الأفراد صفة المواطنة في دولة محددة بالإضافة إلى كونهم رعايا ملوكهم، وترسخ وجودها وسيادتها في أوروبا بعد معاهدة ويستفاليا 1648م، التي اعترفت بحدود الدول القومية وأقرت الإحترام المتبادل لسيادة هذه الدول على أراضيها ومواطنيها، واعتمدت في تنظيمها على نظام ملكي مطلق، وجيش وطني عام، ونظام ضريبي موحد)²، فقد أفرزت العصور الوسطى بنظماها الإقطاعي في أوروبا أنظمة مختلفة، ففرنسا أصبحت ملكية مطلقة تستند إلى الحق الإلهي المقدس، بينما إنجلترا "ملكية مقيدة"، أما ألمانيا فأصبحت دولة ضعيفة يتصارع فيها الأمراء والإمبراطور³.

فقد عانت شعوب أوروبا من حروب كثيرة ساهمت في تعميق الأوضاع المزرية التي كانت تعاني منها كالجهل والفقر والاستبداد، ما جعل كثيرون منهم، مع مرور الوقت، يشعرون بتوق شديد إلى

* عصر النهضة: بدأ في إيطاليا منذ القرن 14 لكن أوروبا بدأت في القرن 15 وإزدهرت في القرن 16. (الحداد محمد محمد ناصر، مرجع سابق، ص 370).

¹ - سيغال، ل، مرجع سابق، ص 34.

² - ظاهرة الدولة القومية وتطورها، 26/05/2017، 12:46 ساء،

³ - مختار عبد الحكيم طلبة، مرجع سابق، ص 378.

السلام المفقود لثلاث عقود، وبالتالي جاء "صلح وستفاليا" ليعلن نهاية "حرب الثلاثين سنة" (1618م-1648م)، التي نشبت بدوافع دينية ثم انتهت بصراعات سياسية، أدت إلى مآسي إنسانية. وفي نفس الفترة بدأ تقنين أكثر فأكثر للعلاقة بين الحكام والمحكومين، حيث نجد النصوص الكبرى للقرن 17 في إنجلترا: عريضة الحقوق 1628م، ولائحة الحقوق 1689م، ترمز للإنحصر التدريجي للسلطة السياسية داخل نظام قانوني موحد، وبعد وقت قصير بدأ العمل بالنظام البرلماني، وفي فرنسا كان الفقهاء قد طرحوا، منذ القرن 16، مقولة "القوانين الأساسية للمملكة"، التي كانت تفرض نفسها حتى على الملك نفسه، وكانت توجد هناك أيضا سلطة قضائية، وهي سلطة البرلمان التي عملت على إيجاد حدود قانونية لتعسف الملك.¹

كما ظهر تنوع في المؤسسات الادارية والسياسية ما اعتبره المؤرخون بداية البيروقراطية الحديثة حيث أنشأت الجمعيات التمثيلية للمدن، الهيئات الإستشارية التي ستنبثق منها تدريجيا الوزارات والمجالس والجمعيات المتخصصة في المهام التقنية.²

إقتصاديا، يحدد مؤرخوا تاريخ الفكر الاقتصادي فترة بداية الرأسمالية من منتصف القرن 15 إلى القرن 18، وهي الفترة التي شهدت بداية الثورة الصناعية ووقوع الحرب الأمريكية وصدور المؤلف الشهير لأدم سميث "ثروة الأمم" wealth of the nations"، ويشار لهذه الفترة بالرأسمالية التجارية، وأحيانا الماركنتيلية mercantilism"، وفي هذا النظام صار التاجر الذي كان عمله منبوذا في الفترة السابق، (شخصية مقبولة وذو مكانة اجتماعية، ولما كان الثراء والسعي إليه قد أصبح موضع احترام صار أخذ الفائدة على رأس المال إذا لم يتجاوز حد الاعتدال أيضا أمرا مقبولا، وأصبح تمويل العمليات التجارية بأموال مقروضة عملا مشروعاً، ولم يعد في ذلك ما يحرم التجار من دخول الجنة)، كما أصبحوا أعضاء في الحكومة، وكان نفوذهم يزداد في الدولة القومية الجديدة أو دولة الإقتصاد الحر والتي يملون عليها ما يحقق أهدافهم من السياسة العامة والعمل العام بدوره انعكاسا لأرائهم ورغباتهم.³

في أواخر العصور الاقطاعية أدى التضخم النقدي إلى إنخفاض الدخل الحقيقي لهؤلاء المعتمدين على الربح العقاري والأجور، وأدى من ناحية أخرى إلى تسيير وتعظيم عملية التراكم الرأسمالي، وقد دفع استيراد كميات هائلة من الذهب والفضة إلى تسهيل عملية التبادل السلعي بصورة تفوق النظم القديمة في كفاءتها، وإذا أضيف إلى ذلك كله نهب المواد الخام من المستعمرات التي صارت

¹ - برو فيليب، مرجع سابق، ص 85.

² - المرجع نفسه، ص 85.

³ - مختار عبد الحكيم طلبة، مرجع سابق، ص 34، 37.

أسواق لإستهلاك المنتجات الأوروبية وتجارة العبيد حتى تمون قوة العمل اللازم للعالم الجديد ومشروعاته الضخمة لإتضح إلى أي حد كان يجري تراكم الثروة وتركزها في يد الطبقة البرجوازية الجديدة التي كان ينظر إليها على أساس أنها طبقة طفيلية "أغنياء الحرب" استغلت الأوضاع القائمة للصعود، بعدما كانوا مجرد طبقة منبوذة في النظام الإقطاعي وهم اليهود والبروتستانتين.¹ ولكن كما سبق وأشرنا مع مرور الوقت تغيرت النظرة إليهم.

بعد الميركانتينيين جاء الفيزيوقراطيون "physiocratists" الذين يرون أن ثروة الأمم تأتي من الزراعة وليس من التجارة وتكديس المعادن الثمينة، ومع بزوغ الثورة الصناعية 1780-1820م نشأ نظام جديد هو النظام الرأسمالي الذي من سماته الملكية الخاصة، الدولة لها الملكية العامة لكن الغلبة للملكية الخاصة، حرية الأفراد في تبادل السلع والخدمات وذلك من خلال التعاقد، حرية الإنتاج، حرية الإستهلاك، حرية العمل، حرية إنتقال السلع ورؤوس الأموال داخليا وخارجيا.²

وبالطبع، كما لعبت التجارة دورا في إنبهار المجتمع البدائي، كان التحول من النظام الإقطاعي إلى الرأسمالية قد أثارته وحفزته التجارة أيضا وقد ساعد على ذلك التطور التكنولوجي الذي صاحب الثورة الصناعية.

إجتماعيا، برز نوع جديد من الملكية لم يكن معروفا في ظل النظام الإقطاعي وهي الملكية الرأسمالية، أو ملكية رأس المال الثابت (المصانع والآلات وغيرها) ورأس مال متغير (المصرفي والمالي)، لقد كانت الملكية في النظام القديم تتمثل في حيازة الأرض الزراعية و هي معروفة المصدر "الميراث" الذي كان محاط بالشرعية القانونية، السياسية والدينية، وبالتالي ما أدى إلى حدوث جمود في التركيب الاجتماعي وثبات الطبقة المحددة بالعرف والقانون، عكس الأنماطية والأشكال الجديدة التي أدت إلى سيولة في التركيب الطبقي وتزايد شدة الحراك الإجتماعي من قاع المجتمع إلى قمته والعكس صحيح.³

سياسيا، تبلورت التطورات الاقتصادية والاجتماعية (الثورة الصناعية) أولا في إنجلترا، من ثم دارت المعركة الفكرية في كل أوروبا بشكل عام، من ثم إنطلقت التطورات السياسية من فرنسا متمثلة في الثورة الفرنسية (1789م) التي كانت أول ثورة إيديولوجية في التاريخ، موجة بمقولات

¹ - عودة محمود، مرجع سابق، ص 178، 76.

² - مختار عبد الحكيم طلبة، مرجع سابق، ص 38-39.

³ - عودة محمود، المرجع نفسه، ص 76-77.

التنوير¹ التي ساعد في انتشارها الكتابة باللغات القومية في كل بلد². وقد أدى انهيار النظام الملكي بفضل هذه الثورة بالناس للبحث عن أساس عقلاني آخر للسيادة، فقامت الثورة الفرنسية على صيحة "عاشت الأمة" بدلاً من الصيحة القديمة "عاش الملك" حينما كان التطابق حاصلين شخص الملك والدولة "أنا الدولة"³ مقولة "لويس الرابع عشر"، (وتحولت رابطة الولاء من السلالة الحاكمة (التي انتزعتها من الاقطاعيين في القرن 15، بدأ من لويس 11 إلى رابطة ولاء وطني، ونقل يمين الاخلاص من الملك إلى الأمة، لقد ولد المواطن بالمعنى الحديث)، وبالتالي ظهرت دولة القانون التي انتقلت فيها السلطة من الشخص إلى مؤسسة ضامنة لحقوق الملك والأفراد، ففي فرنسا بعدما ظهرت القوانين الأساسية للمملكة ووجود سلطة قضائية هي سلطة البرلمانات جاءت الخطوة الحاسمة في التقنين للوصول لدولة القانون في عهد الثورة الفرنسية التي ثبتت فيها تقليد الدساتير المكتوبة وكرست مقولة حقوق الإنسان المقابلة للدولة⁴.

فقد حاول المشرعون الثوريون أن يضعوا مقولات التنوير محل التنفيذ، فكانت حرباً على النظم التقليدية، بتحويلها من "إمبراطورية" قائمة على عدم المساواة والسلطة الأبوية المطلقة، إلى "جمهورية" تحقق شعار المساواة، أما الدين والكنيسة بوصفهما من ميراث المجتمع القديم ينبغي القضاء عليه بكل الوسائل، لقد حاول المشرع الثوري تقويض كافة التنظيمات الاجتماعية التي تتوسط بين الفرد والدولة التي كانت قبل الثورة من خلال سلسلة من التشريعات الدينية والأسرية والاقتصادية، حتى يمكن تطوير نظم اجتماعية جديدة تناسب النظام الجديد، وتعتبر عن طبقة جديدة صاعدة على النطاق الأوروبي وليس فقط الفرنسي⁵. وهنا ظهرت الدولة المدنية التي ترى بضرورة فصل الدين عن الدولة.

بالرغم من نشوء الدولة الديمقراطية في أوروبا إلا أنها نذرت إلى توسيع حدودها وتعظيم ثرواتها وأسواقها، فقامت باستعمار واستغلال دول العالم الثالث، مما أوجد ما يعرف بالدولة

¹ - المرجع نفسه، ص 82.

² - الجمل شوقي عطا الله، إبراهيم عبد الله عبد الرزاق، تاريخ أوروبا من النهضة حتى الحرب الباردة، المكتب المصري لتوزيع المطبوعات، مصر، 2000م، ص 15.

³ - خشيب جلال، وشنان أمال، "الدولة والمجتمع المدني حدود التأثير والتأثر دراسة في التطور الفكري والتبلور النظري لظاهرة المجتمع المدني". تركيا: مركز إدراك للدراسات والاستشارات، 13 جوان 2016م، ص 5.

⁴ - برو فيليب، مرجع سابق، ص 84، 86.

⁵ - عودة محمود، مرجع سابق، ص 82-83.

الإستعمارية أو الإستعمار الأمبريالي،¹ الذي بدأ منذ بداية الكشوفات الجغرافية واستمرت حتى القرن 20.

ثانيا: تفسير ماكس فيبر وسان سيمون لعوامل ظهور الرأسمالية التي رافقت ظهور الدولة القومية

1- عوامل قيام النظام الرأسمالي حسب "ماكس فيبر"²

إعتقد "ماكس فيبر" في التميز الواضح للنظام الرأسمالي الحديث وهو النظام الذي يعتبر إنتاجا طبيعيا لعاملين أساسيين، الأول هو القيم المسيحية النقية في أصولها الصحيحة، حيث شكلت القيم البوتستانتية، وبخاصة الكالفانية الأساس المعياري لسلوكيات مجموعة من الناس، استطاعوا من خلال التمسك بهذه العناصر المعيارية من تأسيس هذا النظام الذي يستند إلى (معادلة موضوعية ومتوازنة تؤكد أنه كلما تقشفت الرأسماليون، وكلما انفقوا وقتهم لتحقيق مجد الله، وكلما حدث تراكم مقابل في مستوى الثروة العامة للمجتمع، بذلك يصبح التعطل، والتبذير والاسراف، وإضاعة الوقت انحرافا عن القيم المسيحية في أصولها النقية الطاهرة). أما الرافد الثاني فيتمثل في التطور العلمي والتكنولوجي الضروري لنمو واستمرار النظام الرأسمالي، فقد ساهمت البيروقراطية كتكنولوجيا جديدة في الإدارة على فرض نوع من الموضوعية والحيادية على عملية الإنتاج، إضافة إلى التطور الذي حققته التكنولوجيا المادية للإنتاج.

لذلك يؤكد "فيبر" وقوع وانبعث عوامل نشأت النظام الرأسمالي في إطار ثلاث أنساق: الديني، الاجتماعي والشخصية، فبالإضافة إلى الأخلاق البروتستانتية دينيا، نجد تقسيم العمل كما هو أبان الثورة الصناعية، وبين تحليل تقسيم العمل الاجتماعي عن تأزر ثلاثة عناصر أساسية، الأول هو شخصية الرأسمالي والثاني هو العامل والثالث فيتمثل في طبيعة المشروع الصناعي الذي يضمهما معا، أما الشخصية الرأسمالية فهي ذوو دقة وجرة، والرأسماليون معتدلون، يعتمد عليهم، أذكاء يدخرون وقتهم لأعمالهم، ذوو آراء برجوازية، ومن ملامح شخصيتهم القدرة على التحرر من التقاليد.

2- عوامل قيام النظام الرأسمالي حسب "سان سيمون"

¹ - الشيب هادي، يحيى رضوان، مقدمة في علم السياسة والعلاقات الدولية، المركز الديمقراطي العربي، ألمانيا، ط1، 2017م، ص138.

² - علي ليلة، ماكس فيبر والبحث المضاد في أصل الرأسمالية المعاصرة، المكتبة المصرية للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، 2004م، ص88، 95.

يفسر " سان سيمون" إنهيار المجتمع الاقطاعي وصعود البرجوازية الصناعية بأنه محصلة مجموعة من التناقضات الاجتماعية التي نمت وتصادعت في النظام الاقطاعي إبتداء من القرن 11، (التناقض بين الإيديولوجيا الراسخة للمجتمع الاقطاعي والتقدم العلمي والفلسفي الجديد، بين الطبقات الاقطاعية والطبقة الجديدة النامية في قلب النظام القديم (البرجوازية) هذه الطبقة التي طورت أسلحتها الدينية (المذهب البروتستنتي) والفلسفية(فلسفة التنوير)، والعلمية (التقدم العلمي والتقني)) حتى صارت الأمور مهيئة للقضاء على المجتمع الاقطاعي القديم وبناء النظام الاجتماعي الرأسمالي الجديد، الذي فيه حرية الحركة لقوى العمل والتجارة ما أدى لظهور المدينة الصناعية التي أصبحت مركز للإنتاج بعدما كانت الأرياف هي مركز الإنتاج في النظام الاقطاعي المرتبط بالزراعة، وبعدها كانت مدينة ما قبل الصناعة مدينة الصفوة، أصبحت في العصر الصناعي مدينة طبيعية وطبقية نتيجة لهجرة قوة العمل من الأرياف للمدن.¹

هذا التفسير يدعم نظرة ماركس للدولة، إذ يرى بأنها (عبارة عن "بنية فوقية" وأن شكلها يحدد تبعاً لتطور شكل الصراع الطبقي في المجتمع، والذي يواكب تغير أدوات الإنتاج ووسائله)²، وطالما هي كذلك، (فهي كقاعدة دولة الطبقة الأقوى السائدة اقتصادياً، والتي تصبح عن طريق الدولة الطبقة السائدة سياسياً أيضاً، وتكتسب هذه الصورة وسائل جديدة لقمع الطبقة المظلومة واستثمارها).³

لقد كان قيام النظام الرأسمالي أهمية بالغة في ظهور الدولة القومية التي تخدم مصالح الطبقة البرجوازية من خلال اعتماد مبدأ الحرية الاقتصادية.

مازالت الكثير من دول العالم في ظل النظام الرأسمالي والدولة القومية تشهد استمرار معارك الكرامة ضد كل أشكال العبودية، اقتصادية كانت او اجتماعية أو دينية، وضد كل سياسات

¹ - عودة محمود، مرجع سابق، ص 73، 75.

* يطلق على القرون 18، 17، 16 المندرجة في عصر النهضة بالعصور الحديثة أما الفترة التي جاءت بعد الثورة الفرنسية فتسمى التاريخ المعاصر. (لمزيد من المعلومات راجع الفرق بين العصر الحديث والمعاصر، 22/02/2019م، 12:40 سا،

<https://mfahras.com>

كما تشمل دراسة تاريخ أوروبا المعاصر أحداث القرن 19، وتمتد بعد ذلك إلى القرن 20 فتغطي أحداث الحربين العالميتين الأولى والثانية والفترة ما بينهما والأحداث التي تلت الحرب العالمية الثانية، كما أن هناك من المؤرخين من يعتبر مؤتمر فيينا 1815م الذي افتتحت أوروبا صفحة جديدة من تاريخها بعد الحرب البونابرتية بداية طيبة لتاريخ أوروبا المعاصر(لمزيد من المعلومات راجع كتاب الجمل شوقي عطا الله ، إبراهيم عبد الله عبد الرزاق، مرجع سابق، ص 175).

² - الشيب هادي، يحيى رضوان، مرجع سابق، ص 130.

³ - محمد علي محمد، مرجع سابق، 188-189.

التمهيش والتحقير والافتزاز في المجتمعات التي تبني التمييز العنصري خاصة ضد الأقليات الدينية أو الاثنية.

المحور الرابع: تطور مفهوم الدولة في التاريخ المعاصر ومستقبلها*

أولا: خصائص الدولة الحديثة

يرى وليام لايبير "J.w.la pierre" أن أهم خصائص الدولة الحديثة هي¹:

1- تخصص الوكالات: الفصل ما بين الشخص الطبيعي للحاكم و التصور المجرد للقوة العامة.

2- مركزية القهر: تجلت المركزية المميزة لها في إنبثاق منظومة هرمية للحق يضمن قدرتها الفعلية على احتكار العنف المشروع، ففي قمة الهرم نجد الدستور الذي يحدد إختصاص الإختصاصات ثم تأتي في المرتبة الأدنى مباشرة سلطة القانون والأنظمة وعلى خط موازي لهذه البنية الهرمية للحق، توجد بنية هرمية للإدارة والمصالح العامة، فالمبدأ التدريجي السائد يضع نفسه خاضعا بدوره لسلطة أعلى منه.

3- الطابع المؤسسي: تعميم الأنظمة القانونية المكونة لدولة القانون التي تمثل السلطة القانونية العقلانية حسب "ماكس فيبر".

في حين يشير "أنتوني غدنز" في كتابه "علم الاجتماع" إلى الخصائص التي تميز الدولة الحديثة ويلخصها في النقاط الآتية: السيادة، المواطنة والقومية.

ثانيا: التطورات السياسية، الاقتصادية والاجتماعية التي تشهدها الدولة الحديثة

شهدت الدولة القومية عدة تغيرات وأحداث لعل أهمها الحروب التي عصفت بها (الحرب العالمية الأولى والثانية) والتي أثبتت فشل حكامها في حماية شعوبها وحدودها²، ففي ظل مرحلة ما بعد الحداثة والتغيرات الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية العالمية، ودخول مفاهيم تكنولوجيا الإعلام والإتصال واقتصاد المعرفة بقوة على حياة البشر، واحداث هذه التقنيات والروابط البشرية نوعا جديدا من التغيرات الفكرية والاجتماعية العالمية، أصبح الحديث اليوم عن إعادة تفكيك الدولة الصناعية ونتاج " دولة المعرفة التقنية الخفيفة " التي تعتمد بالكل على تغيير مفهوم الدولة بالتمام وانتقاله من مفهوم "الدولة القومية" إلى "دولة الاتحاد" التي تلغي فيها الكثير من مواصفات الدولة القومية، والتنازل عن كثير من

¹ - برو فيليب، مرجع سابق، ص 79، 83.

² - المتدين سعيد، العولمة والدولة القومية: أربع أطروحات، 26 / 05 / 2017، 13:01 س،

- [http://www.aljabriabed.net/n50-60-05mutadyin.\(2\).htm](http://www.aljabriabed.net/n50-60-05mutadyin.(2).htm)

سيادتها المحلية وجغرافياتها المصطنعة وتعديل مسار اقتصادياتها الإندماجية لتكون مؤهلة للعب دور جزئي في اقتصاد كوني عام، وربما كان "الاتحاد الأوروبي" هو التعبير الأدق للدولة المتحدة¹.

على العموم شهدت "دولة الاتحاد" في نموذجها الأوروبي تحدي كبير في 2016م، وذلك إثر استفتاء الإنسحاب البريطاني من الاتحاد الأوروبي الذي جاءت نتائجه لصالح الخروج من الاتحاد، إضافة إلى تزايد نشاط الأحزاب اليمينية ذات النزعة القومية في الكثير من الدول الأوروبية.

ثالثاً: مستقبل الدولة القومية الحديثة في ظل العولمة

هناك أربع أطروحات تتناول علاقة وتأثير العولمة على الدولة القومية الحديثة ومستقبلها، وهي²:

1- الأطروحة المتشائمة:

يرى أنصار هذه الأطروحة أن هناك صراعاً مستمراً ومتجذراً بين العولمة والدولة، وأن هذا الصراع العميق بين العولمة والدولة سيؤول إلى انهيار نظام الدولة ذات الحدود المستقلة وتآكل السيادة الوطنية الضامنة للشرعية والاستقرار.

2- الأطروحة المتفائلة:

(يرى أنصار هذه الأطروحة أن الأمر في إطار العلاقة بين العولمة والدولة القومية لا يعني نهاية الدولة، بدليل أن انحسار دور الدولة وتآكل السيادة وذوبان الحدود لا يكون إلا في حالة الاستعمار.

فالدولة في زمن العولمة كيان قائم بذاته، تمارس سياستها الداخلية والخارجية على نحو يضمن لها السيادة والشرعية القانونية).

3 - الأطروحة المعتدلة:

(تقوم هذه الأطروحة على فكرة أساسية مفادها أن علاقة العولمة بالدولة القومية لا تسير في اتجاه تراجع قوة الدولة وتآكل سيادتها بقدر ما يتعلق الأمر بتراجع في وظيفتها)، وتقليصاً لبعض أدوارها الاقتصادية أو إعادة صياغة وظائفها على نحو يسمح لها بركوب العولمة.

¹ - الشاكر حميد، مفهوم الدولة وتطوراته الاجتماعية والاقتصادية، التاريخية، 12:00م، 2018/08/12، سا،

http://7araa.blogspot.com/2013/11/blog-post_11.html

² - [http://www.aljabriabed.net/n50-60-05mutadyin.\(2\).htm](http://www.aljabriabed.net/n50-60-05mutadyin.(2).htm)

4 - الأطروحة التوفيقية:

(في محاولة "رولاند روبرتستون" لرصد المراحل المتتابعة لتطور العولمة وامتدادها عبر المكان والزمان نلمس اتجاها مميزا في صياغة أطروحته، ذلك أن نقطة البداية عند "روبرتستون" هي ظهور الدولة القومية الموحدة، على أساس أن هذه النشأة تمثل نقطة تاريخية فاصلة في تاريخ المجتمعات المعاصرة، إن شيوع المجتمعات القومية في القرن العشرين هو فعل من أفعال العولمة، لذلك حدث تحالف بين الدولة والشركات متعددة الجنسيات التي هي القلب النابض للعولمة، بحيث يضمن هذا التحالف للشركات سندا قانونيا وتجاريا وسياسيا، ويضمن للدولة مكانة استراتيجية كفاعل مباشر في السباق التكنولوجي والصناعي والاقتصادي العالمي، كما يهيئها للدفاع عن مشروعيتها، وشرعنة سياستها التجارية الخارجية).

- استنتاجات:

- الدولة كيان لا يمكن تجاوزه، فهي تتكيف وتتأقلم مع الأنساق التي تتواجد فيها، بالتالي فهي في تطور مستمر، وليست مجرد كيان رمزي جامد.
- لا يمكن فهم شكل الدولة ومضمونها دون الرجوع للفترة التي تشكلت فيها والمكان الذي تأسست فيه والنسق السياسي الذي أوجدها.
- الدولة وجدت لخدمة المجتمع الذي أوجدها بغرض التخفيف من حدة المشكلة الاقتصادية وتبعياتها خاصة في ظل النقص المتزايد للموارد وارتفاع عدد السكان، لكن السلطات السياسية عبر مراحل تاريخية مختلفة كثيرا ما حادت عن هذا الهدف، ما أدى إلى زوال تلك الأنظمة وقيام أخرى محلها، كما أدت في مراحل معينة إلى زوال امبراطوريات.
- الدولة القومية هي أقوى أنواع الدول وذلك نظرا للرموز التي أوجدتها لنفسها، ومشاعر القومية التي غرستها، والحقوق التي أرستها لمواطنيها.
- في دول القرن الواحد والعشرين مازلنا نشاهد مظاهر العبودية التي كان من المفروض أزيلت منذ فترة طويلة، وأغلب ممارسات العبودية نجدها عند الشركات المتعددة الجنسيات في دول العالم الثالث التي مازالت قوانينها غير صارمة بما يكفي لحماية حقوق مواطنيها في مواجهة أطماع هذه الشركات.
- معارك الكرامة مازالت قائمة أيضا في دول التمييز العنصري التي تكرس أنظمتها الفاسدة لمظاهر العبودية والاستبداد فيها وذلك للحفاظ على مصالحها الخاصة على حساب مواطنيها وذلك تارة باسم حماية الأمن القومي للدولة والوحدة الوطنية وتارة أخرى بسبب استقرار البلاد وفي حالات أخرى بسبب وجود أزمة اقتصادية.

خاتمة:

من خلال ما تم عرضه نؤكد على صحة نظرية التطور، وقول جارنر "GARNER" بأن "الدولة ليست من صنع العناية الإلهية، وليست نتاجا لغلبة القوة الفيزيكية ولا هي من خلق الاعتقاد، وليست مجرد إتساع وتطور للأسرة"، وإنما الدول شأنها شأن الظواهر الاجتماعية الأخرى، قد مرت بمراحل نمو وتطور، فهي لا تبقى طوال حياتها على حالة واحدة، بل تتطور باستمرار وهذا ما أكدّه "ابن خلدون"، منه فالدولة نتاج للعملية التطورية التي يشارك فيها أكثر من عامل واحد.

أما عن مستقبل الدولة الحديثة فتحسمه قدرتها على التكيف مع السيورورات الاقتصادية، السياسية والاجتماعية الناتجة عن التفاعلات المرافقة للعمولة، ومنه فالدولة الحديثة رهينة سيناريوهات العلاقة القائمة بينها وبين العمولة والتي تتمثل في سيناريو البقاء والتكيف فالاستمرار وسيناريو الإنحصار والاندثار لصالح العمولة مع إمكانية ظهور دولة أو دول بخصائص جديدة.

من خلال الدراسة نقترح مجموعة من التوصيات خاصة لدول العالم الثالث:

- ضرورة الإنفتاح على مطالب المواطنين سواء كانت سياسية، اقتصادية واجتماعية فالدولة القومية في مرحلة تجديد شكلها بفعل العمولة التي تسعى للقضاء على حدودها، عبر مداخل مختلفة منها الاقتصادية، السياسية والثقافية.

- على الدولة تجديد ذاتها من خلال ديناميكية التقدم والتطور داخل حدودها والولوج لإقتصاد المعرفة الذي يعتمد على تطوير المورد البشري بإعتباره ركيزة عصر التكنولوجيا الذي نعيش فيه.

- ضرورة إلغاء مظاهر الإستعباد في النظام الدولي الجديد القائم على استعباد المواطنين من خلال الوظائف والأجور التي يتلقونها خصوصا وظائف الدولة ووظائف الشركات المتعددة الجنسيات في الدول الفقيرة، وذلك عبر تعديل هذا النظام أو استبداله.

- المصادر والمراجع:

- المصادر:

- * - برو فيليب، علم الاجتماع السياسي (ترجمة: محمد عرب صاصيلا)، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع (مج)، لبنان، ط1، 1998م.
- * - دو فرجيه موريس، علم الاجتماع السياسية (ترجمة: سليم حداد)، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع (مج)، لبنان، ط1، 1991م.
- * - سيفل، ل. لمحة عن تطور المجتمع منذ بدأ التاريخ، دار دمشق للنشر والتوزيع، سوريا، ط6، 1978م.

- المراجع:

- الكتب

- * - الإقداحي هشام محمد، علم الاجتماع السياسي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2009م.
 - * - الجمل شوقي عطا الله، إبراهيم عبد الله عبد الرازق، تاريخ أوروبا من النهضة حتى الحرب الباردة، المكتب المصري لتوزيع المطبوعات، مصر، 2000م.
 - * - الشيب هادي، يحيى رضوان، مقدمة في علم السياسة والعلاقات الدولية، المركز الديمقراطي العربي، ألمانيا، ط1، 2017م.
 - * - الناهي صلاح الدين، مقدمة في الإقطاع ونظام الأراضي في العراق، دار المعرفة. العراق، 1955م.
 - * - سنيبوس شارل، تاريخ الحضارات العالم (ترجمة محمد كرد علي)، دار العالمية للكتب والنشر، مصر، ط1، 2012م.
 - * - شكري محمد فؤاد، الصراع بين البرجوازية والإقطاعيين 1789-1848م، هنداي، مصر، مج 1، 2012م.
 - * - مختار عبد الحكيم طلبة، مقدمة في المشكلة الاقتصادية، المركز، مصر، 2007م.
 - * - علي سعد إسماعيل، علم الاجتماع السياسي بين السياسة والإجتمع، دار المعرفة الجامعية، مصر، 2005م.
 - * - عودة محمود، أسس علم الاجتماع، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، د.س.
 - * - فوكوياما فرانسيس، أصول النظام السياسي - من عصور ما قبل الإنسان إلى الثورة الفرنسية (ترجمة: مجاب الإمام، معين الإمام)، منتدى العلاقات العربية والدولية، قطر، ط1، 2016م.
 - * - ليلة علي، ماكس فيبر والبحث المضاد في أصل الرأسمالية المعاصرة، المكتبة المصرية للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، 2004م.
 - * - محمد علي محمد، دراسات في علم الاجتماع السياسي، مطبعة الوادي، الإسكندرية، د.س.
- *-Lecomte Jean Philippe; *Sociologie Politique*, ed: GUALINO, EJA, Paris, 2005.

- النشريات والدوريات

- 1- الحداد محمد محمد ناصر، (قراءات في تاريخ العصور الوسطى)، مجلة جامعة الناصر، مكتب البحوث والنشر بجامعة الناصر، ع4، جويلية - ديسمبر 2014 م.

2- خشيب جلال، وشنان آمال، (الدولة والمجتمع المدني حدود التأثير والتأثر دراسة في التطور الفكري والتبلور النظري لظاهرة المجتمع المدني)، مركز إدراك للدراسات والاستشارات، تركيا، 13 جوان 2016 م.
- المواقع الإلكترونية

1- الشاكر حميد، مفهوم الدولة وتطوراته الاجتماعية والاقتصادية، التاريخية، 12/08/2018 م، 12:00 سا،

http://7araa.blogspot.com/2013/11/blog-post_11.html

2- المتدين سعيد، العولة والدولة القومية: أربع أطروحات، 26/05/2017، 13:01 سا،

- [http://www.aljabriabed.net/n50-60-05mutadyin.\(2\).htm](http://www.aljabriabed.net/n50-60-05mutadyin.(2).htm)

3- حيارى إيمان، تعريف العصور التاريخية، موسوعة وزي وزي، 20/02/2019، 13:20 سا،

<https://weziwezi.com/%D8%AA%D8%B9%D8%B1%D9%8A%D9%81%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B5%D9%>

4- شيهن سلى، المواطنة في عيون الصحافة المصرية - تحليل لتناول الصحف المصرية لقضايا المواطنة، 22/06/2019، 13:20 سا،

- <http://www.arabsfordemocracy.org/2017-08-31-10-34-15/2017-08-31-10-44-54/item/1684-2017-12-26-18-20-42>

5- فرج محمد، النظريات الثيوقراطية التي تفسر أصل نشأة الدولة، 23/06/2019، 11:10 سا،

<https://ahwalaldoalwalmogtmat.blogspot.com/2016/11/theocratic-theories-that-explain-origin.html>

6- مستراحي ذياب، الاغتراب والتكيف، منتديات ستار تايمز، 22/02/2019، 12:10 سا،

- <http://www.startimes.com/f.aspx?t=9508637>

7- مقدمة في النظم الاقتصادية، 29/04/2017، 13:20 سا،

- <http://ztgayed.blogspot.com/2010/07/1-2-3-4-5-6.html>

8- طبقات المجتمع الأوروبي قبل القرن 19 - المعرفة، 26/05/2017، 12:18 سا،

- <http://www.marefa.org/index.php>

9- ظاهرة الدولة القومية وتطورها، 26/05/2017، 12:46 سا،

- <https://awraqaya.wordpress.com/2011/05/062/>

10- الفرق بين العصر الحديث والمعاصر، 22/02/2019، 12:40 سا،

<https://mufahras.com/%D8%A7%D9%84%D9%81%D8%B1%D9%82-%D8%A8%D9%8A%D9%86-%D8%A7%D9%84>

11 - التاريخ المحسوس لحضارة الإسلام وعصور أوروبا المظلمة من قصة الحضارة لديورانت أ. طارق منينة، 23/06/2019، 12:00 سا،

- https://vb.tafsir.net/tafsir44317/#.XYFjp_AzbIU